31 July 2002
Arabic

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)
بشأن مكافحة الإرهاب

تلقت لجنة مكافحة الإرهاب التقرير المرفق من كينيا، المقدم عملاً بالفقرة ٦ من
القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بترتيب تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيريمي غرينستوك

رئيس

لجنة مكافحة الإرهاب

المرفق

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢، موجهة إلى رئيس لجنة
مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة
الإرهاب من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية كينيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى لجنة مكافحة
الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، وبالإشارة إلى الفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تتشرف
بتقديم تقرير عن التدابير التي اتخذتها جمهورية كينيا من أجل تنفيذ القرار (انظر الضميمة).

(توقيع) م. غ. ن. كاهيندي

عن: السفير/الممثل الدائم

تقرير جمهورية كينيا المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)

جرى بالتفصيل وبطريقة جيدة عرض موقف كينيا من مكافحة الإرهاب في بيانها المقدمة خلال المناقشة العامة للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد عانت كينيا نفسها من الأثر المباشر للإرهاب وكانت ضحية له مؤخرًا في آب/أغسطس ١٩٩٨. وأدانت كينيا في مناسبات عديدة بشدة الأعمال الإرهابية بجميع مظاهرها ودعت إلى قيام تعاون دولي واسع النطاق وشامل لمكافحة هذا البلاء.

وفي أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أعربت كينيا عن تضامنها الجلي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعرضت بصفة عامة الانضمام إلى أي جهود ترمي إلى تقديم مرتكبي هذه الهجمات إلى العدالة. وألزمت كينيا نفسها في الشهور التالية بتسهيل الجهود الدولية بهذا الشأن، وهي تقدم المساعدة حالياً لكفالة نجاح العملية الجارية "الحرية الدائمة".

ويعد اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يشكل محاولة شاملة لمكافحة الإرهاب على النطاق العالمي خطوة تستحق الترحيب من جانب كينيا.

التدابير التشريعية

أدركت حكومة كينيا في أعقاب أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أن الإطار التشريعي المحلي القائم غير كاف لمعالجة جوانب الإرهاب المتعددة الأوجه بطريقة فعالة. وتعتبر الأحكام الحالية لتشريع مكافحة غسيل الأموال، على سبيل المثال، محدودة. وبدأت الحكومة لذلك في اتخاذ تدابير واسعة النطاق لتعزيز التشريع الجنائي القائم بغية معالجة جميع جوانب الإرهاب.

وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ المصرف المركزي لكينيا تدابير إدارية ترمي إلى تحديد وتعقب وتجميد الأصول المالية المملوكة لأشخاص ذوي أنشطة إرهابية. وفي هذا الصدد، أصدر المصرف المركزي لكينيا تعليمات إلى المصارف في كينيا لتعقب وتجميد الأصول المالية للمنظمات والأشخاص القائمين بهذه الأنشطة.

الجهود الدولية

تؤيد كينيا تأييداً تاماً جميع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، انتهت كينيا من التصديق على الاتفاقيات الدولية التالية التي تغطي بصورة مباشرة أو غير مباشرة موضوع الإرهاب:

- ١' الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، طوكيو، ١٩٦٣؛
- ٢' اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، لاهاي ١٩٧٠؛
- ٣' اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، مونتريال ١٩٧١؛
- ٤' الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، ١٩٧٩؛
- ٥' بروتوكول قمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي (الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني)، مونتريال ١٩٨٨؛
- ٦' اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، روما ١٩٨٨؛
- ٧' اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، فيينا ١٩٨٠؛
- ٨' بروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري، روما ١٩٨٨؛
- ٩' اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، مونتريال ١٩٩١؛
- ١٠' الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، نيويورك ١٩٩٧؛
- ١١' الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، نيويورك ١٩٩٩.
- وقد صدقت كينيا أيضا على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب، ٢٠٠١.

الخلاصة

تلتزم حكومة كينيا بضم قواها إلى قوى جميع الحكومات على الصعيد الثنائي وتسلم بأهمية قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٧٣ (٢٠٠١) لتعزيز الجهود القائمة لمكافحة الإرهاب.

ويهيئ القرار محفلا هاما للتعاون وتنسيق جهود أعضاء المجتمع الدولي. وتعتقد حكومة كينيا أن التنفيذ المبكر والكامل للقرار يعتبر مسألة هامة. وتمشيا مع هذا الهدف، تعزم كينيا إقامة صلات وثيقة مع لجنة مكافحة الإرهاب وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساهمة ودعم بنائين.